

Distr.: General
20 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع الرفيع المستوى: تحويل الاقتصادات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- حدد المتكلمون والمناقشون عدداً من المجالات لإحداث تحول اقتصادي فعال لأغراض التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

(أ) مسؤولية الحكومات - ينبغي أن تضطلع الحكومات بالمسؤولية عن تهيئة بيئة مواتية للنمو. وتُعد الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون شرطين لازمين لنجاح التحول إلى التصنيع وإيجاد فرص عمل عالية القيمة. وثمة حاجة إلى نظم ضريبية أكثر فعالية من أجل تعبئة الموارد المحلية بهدف تهيئة الظروف الإطارية للتحول الاقتصادي؛

(ب) مسؤولية القطاع الخاص - من الضروري تعزيز السلوك التجاري المسؤول للمستثمرين الدوليين، بما في ذلك دفع الضرائب ودعم آفاق التنمية على المدى الطويل للاقتصادات التي يعمل فيها المستثمرون؛

(ج) التماسك الاجتماعي - بما في ذلك العلاقات الصناعية ذات الطابع المؤسسي والجيدة التنظيم، من الشروط اللازمة أيضاً لجذب الاستثمارات من أجل التحول الاقتصادي.

أولاً - الاستثمار

٢- اتفق المشاركون على أن الحكومات لا يمكن أن تحشد بمفردها جميع الموارد اللازمة للتحول الاقتصادي الناجح والمستدام بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؛ ولا غنى عن دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي. ومع الاعتراف بأن العديد من البلدان قد وضعت خططاً لتشجيع الاستثمار - ولا سيما تقديم الحوافز - اقترح المشاركون

GE.16-12573(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 6 1 2 5 7 3 *

أن على الأونكتاد مساعدة البلدان والشركات على تيسير الاستثمار. ويمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان النامية في إنشاء وكالات لديها ما يلزم من مهارات وسلطة لتعزيز وتيسير الاستثمارات على نحو فعال.

٣- وعلى الرغم من أهمية تشجيع الاستثمار من أجل تحقيق التحول الاقتصادي، فإن تيسير التصنيع يشكل ثغرة في السياسات يمكن للأونكتاد أن يقدم دعماً قيماً لمعالجتها، وذلك على سبيل المثال عن طريق صكوك من قبيل قائمة إجراءات الأونكتاد بشأن تيسير الاستثمار - ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي خرجت حديثاً من قائمة أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فإن عمل الأونكتاد على تعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ في مجال وضع السياسات وتحقيق الكفاءة في الإجراءات الإدارية للأعمال التجارية والمستثمرين، هو أحد المجالات الرئيسية لجذب الاستثمار وزيادة أثره الإنمائي.

٤- والنظام السياسي الدولي للاستثمار هو أيضاً شرط إيطاري هام لتعزيز الاستثمار الإنتاجي من أجل دعم التحول الاقتصادي. وتناول أحد المناقشين على سبيل المثال مجموعة البنود العشرين غير الملزمة التي اعتمدت مؤخراً بشأن صياغة السياسات الاستثمارية، التي ينبغي أن تتبعها مبادئ بشأن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب. ودعا المتكلم أيضاً إلى صدور قرار من الأمم المتحدة بشأن الاستثمار، الأول منذ عشرين سنة، بغية إعطاء المزيد من الزخم لمواصلة تحسين البيئة الاستثمارية، ودعا الأونكتاد إلى دعم هذين المسعنين.

ثانياً - التجارة وسلاسل القيمة العالمية

٥- مع الاعتراف بالعلاقة بين التجارة والاستثمار، وبالذور الذي اضطلعت به شبكات الإنتاج الدولية التابعة للشركات المتعددة الجنسيات في حفز التجارة، مما ساهم في دفع القدرات الإنتاجية وتيسير انتشار الابتكار التكنولوجي والإداري، ثمة اتفاق واسع النطاق على أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحسين مكانتها في سلاسل القيمة العالمية، وهو التحول الاقتصادي الرئيسي الذي تحتاجه البلدان النامية لدى الانتقال من إنتاج وتصدير السلع الأساسية إلى أجزاء من سلسلة القيمة ذات قيمة مضافة أعلى وتتيح المزيد من الفرص لتوليد الدخل.

٦- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم التوجيه لمقرري السياسات وتقديم الدعم إلى الحكومات والقطاع الخاص، وإقامة روابط بين الاقتصاد المحلي وسلاسل القيمة العالمية للشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثاً- التكنولوجيا

٧- مع الإحاطة علماً بالدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، لا سيما إنتاجية العمالة، مما يساهم في الابتكار وتعزيز النمو والقدرة التنافسية، اقترح المشاركون أن يعزز الأونكتاد الآثار التكنولوجية الإيجابية غير المباشرة التي يمكن أن يتمخض عنها الإنتاج والاستثمار الدوليين، مع ضمان أقصى قدر من الأثر الإنمائي لنشر التكنولوجيا والخبرة التقنية والدراية الفنية. كما يُعد الابتكار أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقد يساهم، كخطوة أولى، في توليد البيانات وتحسين استغلالها. ومن المهم إتاحة الوصول إلى البيانات من أجل توفير الوضوح بشأن ما هو مطلوب وإظهار كيفية العثور على الفرص.

رابعاً- تنمية المشاريع

٨- مع التأكيد على الدور الرئيسي لتطوير المشاريع المحلية في بناء قطاع خاص سليم يساهم في النمو وإيجاد فرص العمل، ناقش المشاركون الكيفية التي ينبغي أن يواصل بها الأونكتاد جهوده لدعم إقامة المشاريع وتعزيز تعبئة الموارد من أجل تطوير المشاريع وتنويع الاقتصاد. وينبغي إعطاء الأولوية لدعم البلدان في بناء أطر سياساتية مواتية لتنظيم المشاريع وتقديم المساعدة بشأن تيسير الأعمال التجارية؛ ويمكن أن تشمل مجالات الدعم الرئيسية تشجيع تحسين سبل الوصول إلى تمويل الأعمال التجارية الجديدة، والربط الشبكي. ومن المهم أيضاً العمل مع المؤسسات التعليمية لجعلها أقرب إلى احتياجات القطاع الخاص وتحسين طريقة تعليم التكنولوجيا، مع التركيز على الفرص السوقية.

٩- وعلاوة على ذلك، فإن تيسير تسجيل الأعمال التجارية وغير ذلك من جوانب الحوكمة الإلكترونية يُعد أمراً هاماً للمساعدة على تطور ونمو الأعمال التجارية. ومن المهم للغاية عرض أفضل الممارسات في هذا المجال والإشادة بها وتقاسمها، وذلك عن طريق سبل منها التسجيل العالمي للمؤسسات. كما يمكن للأونكتاد أن يضع الأطر السياساتية والأدوات وتقديم الدعم لزيادة وتعزيز مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى في الاقتصاد، الأمر الذي يمكن أن يشكل مساهمة كبيرة في التحول الاقتصادي المستدام. ومن الفرص الأخرى تعزيز تنمية المشاريع الخضراء.

خامساً- الشراكات بين القطاعين العام والخاص

١٠- رأي بعض المشاركين أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لم تستغل بصورة كافية. ويمكن للأونكتاد أن يستكشف كيفية الاستفادة منها بفعالية أكبر بغية تحديد الأولويات وإيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية والاستثمار والمشاركة في تمويل المشاريع الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مثل الهياكل الأساسية، وذلك من خلال آليات تمويل مختلط.

سادساً- التعاون الدولي

١١- اتفق المشاركون على الحاجة إلى التضامن الدولي، والتعاون والتنسيق الدوليين، بغية تعزيز الأثر الإنمائي للسياسات الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحويل الاقتصادات. ولاحظ بعض المشاركين أن على الأمم المتحدة بصفة عامة، لا سيما الأونكتاد، النظر في كيفية تحسين مشاركة القطاع الخاص في العمل التعاوني من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك على سبيل المثال في إطار شركات الأمم المتحدة مع القطاع الخاص من أجل التنمية.